د. مصطفى فايز

أستاذ الطب البيطرى - جامعة قناة السويس

المحاور البيطرية الاستراتيجية لمكافحة أمراض الدواجن

من أجل مكافحة أمراض الدواجن بطريقة علمية سليمة، يجب وضع خطة استراتيجية للتغلب على تلك الوباءات، هذه الخطة يجب أن تشمل عدة محاور، لو طبقت لسلمت صناعة الدواجن فى مصر من الوباءات التى ابتليت بها منذ جائحة ٢٠٠٦.. وهذه المحاور يمكن إيجازها فيما يأتى..

أولاً: محور السياسة التخطيطية القومية لمقاومة الأمراض المستوطنة والوافدة:

لتحقيق الهدف الاستراتيجى لمقاومة أمراض الدواجن؛ يستلزم الأمر قيام «لجنة فنية قومية»، بوضع السياسات العامة ومتابعة آليات تنفيذها، ويتوافر ذلك بمصر فى «اللجنة الاستشارية العليا لأمراض الدواجن» والتى يرأسها السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة –

وتتلخص مسئوليات هذه اللجنة فى النواحى التالية:

- تحديد الأمراض والأوبئة الواجب تبليغ الجهات المعنية عنها.
- تحديد الأمراض التى يستلزم لمقاومتها استصدار تشريع لتطبيق أسلوب الاستئصال (مثل مرض البللورم أو عدوى الميكوبلازما).
- وضع البرامج الفنية اللازمة للتنفيذ.
- تحديد الأمراض المسموح باستخدام اللقاحات الواقية لمقاومتها، مع تحديد نوعية تلك اللقاحات، وكذا عترات اللقاح المسموح بتداولها لكل مرض.
- القيام بموائمة السياسات التخطيطية للمقاومة مع الظروف السائدة للأمراض بالبلاد؛ وكذا صورها الوبائية، ويمكن طبقًا للأوضاع والظروف المستقبلية لبعض الأمراض القيام بتحديث وتطوير تلك السياسات.
- إجراء الاستبيانات الدورية للأمراض المهمة -على مستوى محافظات الجمهورية؛ لتحديد التغيرات الطارئة على تلك الأمراض- سواء بالنسبة لمدى انتشارها أو صورتها المرضية أو ظهور عترات ميكروبية محورة جديدة قد تستلزم إجراء بعض التعديلات المناسبة فى برامج التحصين أو طرق المقاومة.
- إعداد خريطة بمدى انتشار أمراض الدواجن على المستوى القومى حتى تكون بمثابة المرجع الأساسى لتخطيط وتحديث برامج مكافحة الأوبئة.

ثانيًا: محور النمط الاستيرادى للدواجن ومنتجاتها ومستلزماتها:

القنوات الاستيرادية لاحتمالية نقل عدوى الأمراض ترجع إلى استيراد الكتاكيت وبيض التفريخ، والمكونات العلفية، وأهمها الذرة التى يمكن تلوثها بالسموم الفطرية وأيضًا لحوم الدواجن المجمدة أو منتجاتها.. وعليه فيجب قصر عملية الاستيراد فقط على الكتاكيت لجدود اللحم وأمهات البياض والتسمين، وتعظيم الرقابة الصحية الاستيرادية على:

- الكتاكيت وبيض التفريخ.
- المكونات العلفية.
- اللقاحات.
- الأدوية والمطهرات وإضافات الأعلاف الدوائية.
- المخصبات العضوية ذات الأصل الداجنى والمحتوية على زرق.

ثالثًا: محور الحماية الحيوية الشاملة فى مكافحة أمراض الدواجن:

ويتلخص الهدف الأساسى من الحماية الحيوية فى تطبيق جميع الإجراءات (بيولوجية/ بيئية/ وبائية) الكفيلة بتوفير بيئة صحية لتربية الطيور؛ حتى تمنع دخول أو وصول أى مصدر لعدوى مرضية للمزارع، ولا يمكن نجاح أى من الأنشطة الإنتاجية للدواجن فى تحقيق الحماية الصحية دون

مطلوب تدشين لجنة قومية لوضع السياسات العامة لتحديد الأوبئة التى يلزم مقاومتها.. وموائمة ما تم تخطيطه مع الظروف السائدة للأمراض

التطبيق الصارم والجاد لبرامج الأمان الحيوى، ومهما كانت المجهودات أو التكلفة لا بد أن يكون الهدف الأساسى هو «الوقاية الصحية».

الأمان الحيوى فى شمول أهدافه، هو التغطية الوقائية والمتكاملة لحماية صناعة الدواجن الوطنية من التعرض للأمراض -المستوطنة والوافدة- ويمثل الأمان الحيوى المظلة الوقائية الأساسية لمكافحة الأمراض، كما يعتبر خط الدفاع الأول فى استراتيجيات مكافحة الأمراض. والمقصود من الأمان الحيوى هو الحماية المزدوجة لانتقال عدوى الأمراض إلى المزارع أو منها إلى الوحدات الإنتاجية المجاورة. وتشترك كل من الدولة والصناعة فى تطبيق فاعليات وآليات الأمان الحيوى.

وتشمل عمليات وتطبيقات الأمان الحيوى بنودًا وإجراءات عامة تغطى الأنشطة المختلفة للإنتاج الداجنى، وبنودًا أخرى تخصصية لكل نشاط على حدة؛ فمنها ما يتصل بـ:

- المزارع أو المجازر أو معامل التفريخ أو أسواق الطيور الحية أو مصانع العلف.
- وفى مجال المزارع: هنالك أيضًا تطبيقات تخصصية لكل من الأنماط الإنتاجية للدواجن:
- الجدود أو قطعان الرومى أو أمهات التسمين وأمهات البياض أو قطعان البط أو البياض التجارى أو القطاع الريفى والمنزلى أو التسمين.
- وتمتد أيضًا الحماية الشاملة لصناعة الدواجن الوطنية من التعرض للعدوى المرضية -إلى تطبيقات الأمان الحيوى، وإلى تفادى تداول الأعلاف ومكوناتها الملوثة -سواء بالميكروبات أو السموم وخاصة السموم الفطرية.

وتشمل مستويات الأمان الحيوى فى الإنتاج الداجنى:

- المستوى الدولى.
- المستوى الإقليمى.
- المستوى الوطنى أو القومى.

وهنالك أيضًا غزو للكتل السكانية لأماكن إقامة المزارع -(كما حدث بمنطقة السلام؛ حيث تمت إقامة مزارع دواجن المؤسسة العامة للدواجن عليها) وتلا ذلك الطلب بإزالة المزارع من جوار السكان. وهنا «تجب الحماية المزدوجة للمساكن من المزارع والمزارع من السكان».

رابعًا: محور تدعيم الإنتاج الداجنى الريفى:

١- تدعيم القطاع الريفى فى استعادة دوره الإيجابى فى توفير احتياجات القرية المصرية من لحوم الدواجن والبيض، واستعادة نمط القرية المنتجة لاحتياجاتها من الدواجن.

٢- العمل على تزويد معامل التفريخ البلدية ببيض صحى -نسبيًا- يكون خاليًا على الأقل من «عدوى الإسهال الأبيض» ومنتج من قطعان أمهات محصنة.

٣- تطبيق برامج تحصين على المستوى القومى بالقرى لأمراض الإنفلونزا والنيوكاسل والجمبورو.

- مقاومة الطفيليات الداخلية والخارجية.
- ويمكن لكفاءة التطبيق والمتابعة الصحية أن تؤدى إلى تخفيض نسبة النفوق لأكثر من ٤٠٪ عن الوضع الحالى بالريف المصرى.

٤- تقليل التلوث البيئى من الأنشطة الإنتاجية للدواجن.

- **المصادر الأساسية للتلوث:**

– الطيور النافقة.

– الفرشة (السبلة/ السباخ) والزرق.

– النواتج الثانوية لمعامل التفريخ.

– مخلفات المجازر الآلية واليدوية.

– الروائح والغازات.

- **أمثلة لحجم التلوث البيئى من مخلفات الدواجن:**

– الطيور النافقة = ٥٠ مليون طائر = ٤٥ ألف طن.

– الفرشة (السبلة والزرق = ١٠ ملايين متر مكعب.

- **مخلفات معامل التفريخ:**

– بيض لائح (غير مخصب) = ٥٥ مليون بيضة.

– بيض به نفوق جنينى أو أجنة فاطسة = ٧٥ مليون بيضة.

– كتاكيت فرزة أو معدمة = ١٠ ملايين.

– إجمالى المخلفات = ٨٥٠٠ طن.

- **إمكانات الاستفادة من مخلفات الدواجن للحد من التلوث البيئى:**

– **الطيور النافقة:**

تصنيع مسحوق بروتينى (٥٠– ٥٥٪) لاستخدامه فى تغذية الدواجن بدلا من مسحوق اللحم المستورد والمصنع من جثث الحيوانات وإعدامات المجازر.

– **الفرشة والزرق:**

– تسميد بعض نوعيات من الأشجار والمحاصيل الحقلية.

– تغذية المزارع السمكية.

– التحويل إلى مكونات عالمية لتغذية الدواجن ومواشى اللحم.

– تصنيع الأسمدة العضوية.

– توليد غاز الميثين عن طريق التخمر اللاهوائى.

– **مخلفات معامل التفريخ:**

– تصنيع قشر البيض المستبعد فى إنتاج «مسحوق مخلفات البيض»؛ لاستخدامه فى تغذية الدواجن.

خامسًا: محور الرقابة الصحية على المجازر الآلية للدواجن:

– يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحول التدريجى من تسويق الدجاج الحى إلى تسويقه –مذبوحًا ومجهزًا– سواء فى صورة دجاج مبرد أو مجمد.

– وللمحافظة على الوضع الصحى للمواطنين وحماية للإنتاج الداجنى يجب أن تتبنى الحكومة والمحليات عمليات تشجيع مجازر الدواجن.

يجب قصر عملية الاستيراد على الكتاكيت لجدود اللحم وأمهات البياض والتسمين، وتعظيم الرقابة الصحية الاستيرادية على كل ما يخص هذا القطاع

- ويلزم أيضًا سرعة استصدار وتفعيل تشريع بالرقابة الصحية والكشف البيطرى على مذبوحات الدواجن؛ لضمان سلامة وصحة المستهلكين.
- تشجيع إنشاء «ثلاجات تخزين» ملحقة بالمجازر؛ حتى يمكن أن تسمح بتكوين «مخزون استراتيجى من لحوم الدواجن» يؤدى تنظيم انسيابه وعرضه فى الأسواق إلى التثبيت النسبى فى الأسعار.

سادسًا: محور الخدمات التشخيصية المعملية لأمراض الدواجن:

- ضرورة تطبيق نظام: التقييم الفنى الدورى على كفاءة الأداء التشخيصى.

وذلك للأسباب الآتية:

- يعتبر مقياسًا ملموسًا لدقة وكفاءة الخدمات التشخيصية.
- وسيلة للتوحيد القياسى لأداء الفحوص المعملية، وتفادى الخلافات بين نتائج الفحص بالمعامل المختلفة.
- يطبق هذا النظام بمعامل الدول المتقدمة ولا تجدى أى حساسية من تطبيقه بل نشر نتائجه.
- المتطلبات الأساسية للخدمات التشخيصية المعملية لأمراض الدواجن.
- توفير الخدمات التشخيصية المطلوبة سواء كانت تقليدية أو مرجعية.
- تطبيق اختبارات وفحوص قياسية متطورة.
- كفاءة الأداء المعملى.
- دقة النتائج.
- سرعة أداء الخدمات التشخيصية.
- تقليل اقتصاديات تكلفة الفحوص والاختبارات.
- المواكبة المستمرة للتطوير والتحديث فى مجالات التكنولوجيات العالمية للفحوص المعملية.
- زيادة الخدمات التشخيصية المعملية المتاحة فى مصر، وذلك عن طريق الجهات الآتية:
- المعمل المركزى للرقابة البيطرية على الإنتاج الداجنى -بوزارة الزراعة.
- أقسام أمراض الدواجن بمعهد بحوث صحة الحيوان بوزارة الزراعة.
- المعامل البيطرية الإقليمية التابعة لمعهد بحوث صحة الحيوان بالمحافظات.
- مركز بحوث أمراض الدواجن بكلية طب بيطرى الإسكندرية.
- مركز التحاليل والدراسات التطبيقية البيطرية بكلية طب بيطرى جامعة القاهرة.
- بعض أقسام أمراض الدواجن بالكليات.
- وحدة تشخيص وعلاج أمراض الدواجن بكلية طب بيطرى القاهرة.
- معامل الشركات الكبرى للدواجن: خاصة المتخصصة بمشاريع الجدود والأمهات.
- المعامل البيطرية الخاصة.
- المعامل الملحقة ببعض المكاتب الاستشارية البيطرية.
- المعامل المتاحة ببعض معارض الأدوية البيطرية.

يلزم للرقابة على المعامل البيطرية الخاصة؛ وضمانًا لكفاءة أدائها وجدية خدماتها- سرعة استصدار تشريع (نقابى/وزارى) بشأن الترخيص بإنشائها والإشراف عليها ووضع شروط إدارتها والرقابة عليها.

سابعًا: المحـــــور الوقـــائى باستخدام: لقاحات الدواجن:

تعتمد صناعة الدواجن الوطنية فى برامجها الوقائية للأمراض بصور أساسية على استخدام استراتيجيات التحصين باللقاحات.

• الاستهلاك السنوية من اللقاحات:

- لقاحات محلية: .
- مليون جرعة بنسبة (٣٪) من الاستهلاك الكلى للمزارع).
- لقاحات مستوردة.
- ٩,٠ مليار جرعة بنسبة (٩٧٪ من الاستهلاك الكلى).
- أكثر من عشرة مليارات.
- يعنى حوالى مليار جرعة ٩٧٪ مستورد و٣٪ محلى.

• تقديرات تجارة لقاحات الدواجن فى مصر: أكثر من مليار جنيه سنويًا.

- الشركات المستوردة للقاحات الدواجن بمصر: أكثر من ٥٠ شركة.

• قوانين رقابة الجودة على لقاحات الدواجن:

- ١٩٩٣: صدور «الدستور المصرى لفحص ومعايرة لقاحات الدواجن» المنتجة محليًا أو المستوردة.
- ١٩٩٦: إنشاء «المعمل المركزى للرقابة على المستحضرات الحيوية البيطرية»- ويتبع مباشرة مركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة.
- ١٩٩٧: صدور القانون (٨١/ ١٩٩٧) باختصاص الهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة فى القيام بتسجيل المستحضرات البيولوجية البيطرية، والرقابة والإشراف على عمليات الاستيراد والتداول والتسعير.

المحاور المتاحة لتوفير اللقاحات اللازمة لصناعة الدواجن الوطنية:

يحتم الوضع الحالى بحث ودراسة الوسائل الفعالة لتغطية «الفجوة الإنتاجية المحلية» من لقاحات الدواجن (٣- ٥٪) لتخفيض الاستمرار فى الاعتماد

تشترك الدولة والمربون فى تطبيق فاعليات وآليات الأمان الحيوى؛ لحماية صناعة الدواجن المحلية من التعرض للأمراض المستوطنة أو الوافدة.

على تغطية احتياجات صناعة والدواجن الوطنية من اللقاحات من خلال عملية الاستيراد (٩٥- ٩٧٪).

وتتلخص القنوات التنفيذية فى الآتى:

- تطوير الإنتاج المحلى الحكومى -بعد تحديث إمكاناته المعملية والبشرية وتوفير احتياجاته من البيض (إس. بى. أف)، من المشروع القومى بالفيوم.
- الإنتاج المحلى المشترك مع بعض شركات اللقاحات العالمية، ويمكن أن يتم ذلك -مرحليًا- سواء بإجراء التعبئة المحلية للقاحات المستوردة فى صورة مجمعة أسوة بالمتبع فى بعض اللقاحات البشرية بوزارة الصحة المصرية، أو بالإنتاج المحلى بتشجيع إقامة شركات تصنيع اللقاحات البيطرية.
- التعاقد مع بعض شركات اللقاحات الأجنبية للقيام -محليًا- بإنتاج اللقاحات لتغطية الاستهلاك المحلى مثل ما تفعل بعض الدول العربية الآن مثل السعودية والأردن بالإضافة إلى إمكانية التصدير لدول الوطن العربى وبعض الدول الأفريقية -ويدعم ذلك الإنتاج المحلى المتوفر حاليًا من البيض (إس. بى. إف).

ثامنًا: المحور الدوائى

ولتحسين استخدام أدوية الدواجن:

١- إعداد وإصدار «دليل قومى للأدوية البيطرية»- أسوة بالأدوية البشرية.

٢- ترشيد استخدامات الأدوية البيطرية -بدلا من الطرق التقليدية والعشوائية- المتداولة حاليًا؛ حتى يمكن تخفيض تكلفة العلاجات والمحافظة على فاعليتها وأمان استخداماتها، وتفادى المقاومة المكتسبة للميكروبات، والحد من مخاطر البقايا الدوائية بلحوم الدواجن والبيض وتأثيرها السلبى على صحة المستهلكين.

٣- إنشاء «معمل مركزى للرقابة على الأدوية البيطرية» يلحق بمركز البحوث الزراعية؛ للقيام بالعمليات الرقابية لتأكيد جودة وسلامة الأدوية المستخدمة -سواء المصنعة محليًا أو المستوردة- وكذا إجراءات التسجيل بدلا من وزارة الصحة التى لا تمثل جهة اختصاص فنى.

٤- طلب السعى -الموضوعى الجاد- لاستصدار قرار جمهورى لنقل عمليات تسجيل الأدوية البيطرية والرقابة على جودتها وتداولها وتسعيرها إلى الهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة ،بعد صدور القرار الجمهورى بتسجيل اللقاحات البيطرية بوزارة الزراعة عام ١٩٩٧.

إجراءات للحد من مخاطر البقايا الدوائية - بلحوم الدواجن والبيض- على الصحة العامة:

١- إصدار تشريع منبثق من أنشطة المنظمات الدولية وخاصة (FDA) بخصوص نشر كشوف ببيان الأدوية والإضافات المسموح بتداولها وجرعاتها، ومدة سحب استخداماتها قبل الذبح أو الإنتاج.

٢- الإشراف البيطرى الرقابى على مزارع الدواجن للتفتيش على استعمالات الأدوية والإضافات وخلافه؛ لتأكيد تنفيذ تعليمات الاستخدام.

٣- تقنين الإشراف الرقابى على مصانع الأعلاف؛ لمراعاة الخلط السليم لإضافات الأعلاف الدوائية.

٤- تقنين الإشراف البيطرى على الدواجن بالمجازر، وإجراء التحاليل الدقيقة السريعة الحقلية؛ لتأكيد خلو لحومها من البقايا الدوائية الضارة بالإنسان.

٥- توفير التجهيزات المعلمية -المركزية والإقليمية- لإجراء التحاليل الخاصة بالبقايا الدوائية، مع إعداد الكوادر الفنية المؤهلة للقيام بهذه التحاليل، مع إرسال البعثات إلى الخارج للتدرب عليها.